• ملخص أصول الصياغة القانونية •
رمز المقرر (نظم 452)

قسم الأنظمة – المستوى السابع

الفصل الدراسي الصيفي من العام الدراسي 1440 هـ

• دكتور المادة: محمد سعود الدعيلج

• إعداد وتنسيق: sherry alhaji - Rojin

هذا الملخص تفريغ لجميع ما يذكر في اللقاءات الحية

اللقاء الحي الأول

أولًا / تعريف أصول الصياغة القانونية لغةً:

أصل الشيء في اللغة العربية أساسه وقاعدته

أما الصياغة في اللغة: صاغ يصوغه صوغاً وصياغة وصيغة وصيوغة أي سبكه

صاغ الشخص شيئا ما أي شكّله وفقاً لشيء معين.

أما القانون لغةً: أصل أو مقياس الأشياء، أو النظام.

اصطلاحًا: مجموعة القواعد العامة المجردة الملزِمة المقرونة بالجزاء والتي تحكم التصرفات والأعمال.

ثانيًا / أصول الصياغة القانونية اصطلاحًا:

أداة لتحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق كقواعد سهلة الفهم سهلة التطبيق غير قابلة للتأويل

* تعتبر الصياغة القانونية من العناصر المهمة في تكوين القاعدة القانونية ويتوقف نجاحها على جودة أو حسن الصياغة، كما تعتبر أصول الصياغة القانونية فرعا من فروع **القانون العام**

ثالثًا / أهمية الصياغة القانونية:

١- فهم إرادة المشرع (السلطة التشريعية) وتفسيرها

٢- معرفة متطلبات القانون من حيث الحقوق والالتزامات

٣- التنفيذ الأمثل لأحكام القانون

٤- علاج الظواهر الاجتماعية والمهنية بطرق قانونية

٥- تضييق نقاط الخلاف حول فهم مضمون النص تفسيراً وتطبيقاً

٦- إبراز هدف المشرع أو الغاية من التشريع

٧- تستخدم للتمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة

اللقاء الحي الثاني

• أنواع الصياغة القانونية من حيث الجهة المختصة:

للصياغة مجالات متعددة، تتمثل أهمها في **صياغة التشريعات** التي تصدر من الدولة من خلال السلطة التشريعية، ويمكن إجمال هذه التشريعات فيما يلي:

١/ التشريع الأساس: وهو الدستور أو النظام الأساسي للحكم، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تبين شكل الدولة والسلطات العامة فيها واختصاص كل سلطة منها وعلاقتها بالسلطات الأخرى وبالأفراد ويحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، وهو يعتبر أعلى قانون في الدولة، حيث تخضع له جميع السلطات في الدولة، وهو مصدر جميع القوانين التي تليها في الدرجة.

٢/ التشريع العادي: وهو النظام أو القانون الصادر عن السلطة التشريعية، باعتبار أن السلطة التشريعية هي السلطة المنوط بها سن القوانين، وهو يأتي في مرتبة أدنى من التشريع الأساسي.

٣/ التشريع الفرعي: وهو يتمثل في اللوائح والقرارات التي تصدر من السلطة التنفيذية، التي تعتبر أدنى درجة من التشريع العادي.

أولًا / الصياغة التشريعية: وهي تعني كتابة التشريعات المختلفة في صورة نصوص قانونية، بلغة واضحة ومختصرة تعبر عن المراد تحقيقه من النص، **وهو** معالجة المشكلات التي تطرأ في مختلف مجالات الحياة.

• **أهمية الصياغة التشريعية: لها أهمية كبيرة نتبينها مما يلي:**

١/ استخدامها كمعيار للتمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة، فالقواعد الآمرة هي القواعد التي لا يجوز للأشخاص الاتفاق على ما يخالفها، وبالتالي يعتبر أي تصرف مخالف للقاعدة الآمرة باطل وليس له أي أثر قانوني، و يترتب عليه جزاء، و تستمد القواعد الآمرة قوتها من تعلقها بالنظام العام، فهي تسعى لحماية القيم التي تحكم حياة المجتمع. **مثل** حماية سلامة الأفراد وأمنهم.. أما القواعد المكملة فهي القواعد التي يجوز للأشخاص مخالفتها في اتفاقاتهم الخاصة. **مثل** العقود..

* وهنا يعطي المشرع أهمية لمبدأ **(سلطان الإدارة)** الذي يعني أن الأفراد أحرار في الاتفاق على المعاملات التي يرونها بشرط عدم مخالفة النظام العام، وبناء أن على ذلك **فالعقد شريعة المتعاقدين.**

- التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة يعتمد على معيارين هما:

أ- المعيار الشكلي (اللفظي): يعتمد على ألفاظ النص -صياغته- فإذا كانت تدل على الإلزام مثل يجب ولا يجوز فهي قاعدة آمرة، أما إذا كانت تدل على عدم الإلزام مثل يجوز ويمكن فهي قاعدة مكملة.

ب- المعيار الموضوعي: ينظر إلى طبيعة المسائل التي تنظمها القاعدة القانونية، فإذا كانت تهتم بالمصلحة العامة للمجتمع تعتبر القاعدة آمرة، مثل القواعد الدستورية والاختصاص النوعي للمحاكم، أما إذا كانت القاعدة تهتم بمصالح خاصة فهي قاعدة مكملة مثل القواعد المنظمة للعقود المدنية والاختصاص المكاني للمحاكم.

٢/ دقة ووضوح النص، فيجب أن يكون واضحا يستطيع فهمه كافة المخاطبين بأحكامه ولا يثير المشاكل عند التطبيق.

٣/ أنها تعزز القدرة التنافسية للتشريع الجيد؛ في مواجهة العالم المعاصر.

٤/ تمكن من الإحاطة بكافة المعلومات المتعلقة بالموضوع المطلوب تنظيمه.

٥/ تمكن من تفادي التعارض بين التشريع الجديد والدستور والاتفاقيات الدولية والتشريعات الأخرى السارية **وتمكن أيضا من تفادي اللبس** والغموض في النصوص المختلفة.

• **قواعد الصياغة التشريعية:**

١/ قاعدة المنطق العلمي، وتتمثل في الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل يحتاج الأمر إلى تدخل تشريعي أصلا؟ فإذا كانت الإجابة **نعم** نأتي إلى السؤال التالي
- ما هي الخطوات المنطقية التي تضمن السير في عملية التشريع بطريقة علمية أو كفاءة أعلى؟

فالإجابة على السؤال الأول تساعدنا على تجنب ظاهرتين خطيرتين في التشريعات وهما:

الترهل التشريعي وَ تضارب القوانين

فالقانون الجيد هو الذي يأتي كثمرة لدراسة علمية حتى لا تكون أحكامه متعارضة مع أحكام أخرى، أي أن دوافع إعداد القانون يجب أن تستند على واقع يمليها، ويتم هذا بدعوة أهل الرأي والمتخصصين للإدلاء بآرائهم في مشروع القانون، وذلك تجنبا للثغرات القانونية التي قد تؤدي إلى انتشار الفساد وخاصة عند تطبيق القوانين.

- لكي تكون صياغة القوانين مجدية ومفيدة لا بد للمشرع أن يراعي الآتي:

أ- النظر إلى دستورية المشروع (اتفاقه مع الدستور)

ب- النظر لمدى تشابه مشروع القانون الجديد مع القوانين الأخرى السارية لتفادي التشابه والتكرار

ج- التأكد من أن النصوص كلها واضحة

د- دراسة علمية للآثار التي قد تترتب عن تطبيق القانون، حيث أن القانون لا يوضع بناء على انطباعات كما أن الوقائع الفردية وحدها لا تشكل ظاهرة تستدعي وضع قانون.

٢- قاعدة حرفية الصائغ: تعتبر الصياغة التشريعية من الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القواعد القانونية ضمن أسس ومبادئ لابد من معرفتها وإتقان فنونها كصناعة احترافية.

- فبعد جمع المشرع للمواد الخام يتولى الصائغ تحويلها إلى نصوص قانونية قابلة للفهم والتطبيق، أي أننا نكون أمام عملية مكونة من مستويين متداخلين باستمرار:

الأول: تحديد السياسة التشريعية والأهداف المرسومة للتشريع المقترح.

الثاني: صياغتها في نصوص مكتوبة.

أ/ وضع النصوص القانونية: في الغالب هنا يتم استخدام طريقتين:

- الطريقة الأولى: وهي تتمثل في صياغة نصوص تشريعية تضع حلولا تفصيلية للمشكلات الحالية والمتوقع حدوثها، وقد يترك المشرع للقاضي مهمة بحث كل حالة على حدة ووضع الحل المناسب لها وفق الظروف المحيطة، مثل وضع الحدود القصوى والدنيا للعقوبة في نظام مكافحة المخدرات.

- الطريقة الثانية: أن يضع المشرع نصوصا تشريعية تتضمن حلولا عامة مجردة مثل قواعد النظام العام

ب/ حرفية الصائغ: يقوم الصائغ المحترف بترجمة ما يعرض عليه من أفكار وأهداف إلى قواعد محددة مبوبة تسمى النصوص القانونية، والصياغة الجيدة تعتمد على إجادة قواعد اللغة المستخدمة، فلابد للصائغ أن يدقق في اختيار الألفاظ المناسبة.

اللقاء الحي الثالث

• القواعد الضرورية للصياغة التشريعية الجيدة •

١- الالتزام بالمراحل المحددة لإصدار التشريع.

٢- استخدام الأسلوب التشريعي المناسب وفق ما جاء في سند الإصدار

٣- الإلتزام بقواعد العدالة والمساواة واحترام تدرج قوة الإلزام بين التشريعات

٤- الاحاطة التامة بالمعلومات المتعلقة بالموضوع المطلوب استصدار تشريع بشأنه أو قواعد منظمة له

٥- التأكد من عدم مخالفة المشرع للدستور والقواعد الأعلى منها
٦- عدم الخلط بين القواعد القوانين الآمرة والقواعد القانونية المكملة
٧- التأكد من عدم وجود تعارض بين مشرع القانون والنصوص القانونية السارية في الدولة
٨- مراعاة عدم التعارض بين مشروع القانون والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنفس الموضوع
٩- أن يكون حجم القانون معقولاً حتى يمكن للشخص العادي أن يلم به
١٠- التأكد من القاعدة القانونية المراد صياغتها هل هي اتفاقية دولية أم قانون اتحادي أم إقليمي أم قانون محلي أم تشريع فرعي
١١- اعتماد قواعد تفسيرية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة لفهم أهداف التشريع أو لفهم بعض النصوص من قبل السلطات التشريعية والقضائية مستقبلاً
١٢- أن يتضمن مشرع القانون المقترح مادة أو أكثر تحدد نطاق تطبيقه سواء من حيث الموضوع أو الأشخاص أو من حيث الزمان والمكان
١٣- عدم النص على رجعية القانون إلا في أضيق الحدود وفي حالة الضرورة لأنه يصادم مبدأ أصيل وهو عدم رجعية القانون
١٤- أن يتم النص على تاريخ بدء سريان القانون
١٥- النص على الزامية القواعد الآمرة ومع اقتران الخروج عليها بجزاء
١٦- عدم التوسع في الأحكام الاستثنائية في مشروع القانون
١٧- الالتزام بالموجهات العامة للتشريع داخل الدولة عند الصياغة
١٨- مراجعة مواطن الغموض والتعارض والالتباس في المشروع ومعالجتها بعد دراستها وتحليلها
١٩- التأكد عند الصياغة من شمول القاعدة القانونية لعناصرها الأساسية من العمومية والتجريد والالزام
٢٠- التأكد عند الصياغة من احترام المراكز القانونية والعلاقات القائمة في المجتمع
٢١- أن يتأكد الصائغ من وجود علاقة بين النظام القانوني وخطط الدولة
٢٢- التزام الصائغ بأهداف التشريع
٢٣- أن يهتم الصائغ باستخدام أدوات وعلامات الترقيم
٢٤- تجنب الصائغ استخدام الكلمات والمصطلحات الغامضة
٢٥- تجنب الصائغ استخدام الكلمات المثيرة للالتباس
٢٦- استخدام الكلمة نفسها بالمفهوم ذاته واستخدام كلمة مختلفة للتعبير عن مفهوم مختلف
٢٧- تجنب استخدام الكلمات غير الضرورية
٢٨- استخدام الكلمات الواردة في القوانين ذات الصلة
٢٩- تجنب العبارات الوصفية والظرفية المثيرة للالتباس
٣٠- استخدام واو العطف وحرف أو بعناية
٣١- استخدام جمل قصيرة وواضحة وتجنب الحشو
٣٢- تقسيم النصوص إلى فقرات أو بنود
٣٣- الحرص ما أمكن على استخدام صيغة الإثبات ولا تستخدم صيغة النفي إلا للضرورة

٣٤- استخدام مصطلحات وكلمات تلائم مستخدمي القانون
٣٥- استخدام الإحالة بطريقة صحيحة وواضحة

(قــراءة الـقـواعــد بـفــهــم وتـركـيــز)